



تحولات العلاقة بين الأوقاف والتعليم العالي في مصر الحديثة

د. إبراهيم البيومي غانم (*)

مقدمة :

أخذت مشكلات التعليم العالي تتفاقم في سياق عمليات التحول السياسي والإصلاح الاقتصادي ومتطلبات بناء مجتمع المعرفة في أغلبية بلدان العالم الإسلامي . وأخذت تلك المشكلات تتفاقم أيضاً تحت تأثير التطور التكنولوجي، وتحديات سياسات العولمة، واختلال موازين القوى التقليدية على المستوى الدولي . والسؤال الرئيسي الذي نسعى للإجابة عنه هو : لماذا تراجع إسهام نظام الوقف عن دعم التعليم العالي في مصر الحديثة؟ ، وكيف يمكن استعادة هذا الدور حتى يسهم بفاعلية في حل المشكلات التي يواجهها التعليم العالي عامة ، والتعليم الجامعي خاصة ؟

إن أبعاد أزمة التعليم العالي في مصر - وفي غيرها من البلدان التي تمر بظروف مماثلة تؤكد أهمية البحث عن إجابة أو إجابات غير تقليدية عن السؤال الذي طرحناه ؛ حيث إن

(*) أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة .

السياسات السابقة التي اعتمدت في إدارة وتمويل التعليم العالي على الدولة وحدها، انتهت إلى الإخفاق في تحقيق درجة معقولة من الاستيعاب لمن هم في سن التعليم الجامعي مثلما أخفقت في تقديم نوعية جيدة من التعليم العالي. فبالرغم من الزيادة الكمية في عدد الجامعات المصرية (٢٧ جامعة، منها ١٣ حكومية، و٨ فروع لها، و٦ جامعات خاصة)، وبالرغم من الزيادة الكمية أيضاً في عدد الملتحقين بتلك الجامعات الذي وصل إلى حوالي ٢,٥ مليون طالب وطالبة، إلا أن القدرة الاستيعابية لمن هم في سن التعليم الجامعي لا تزال منخفضة. ولا يمثل العدد الكبير من طلاب الجامعات المصرية (٢,٥ مليون) سوى نسبة تتراوح بين ٢٢٪ و ٣٠٪ فقط من إجمالي من هم في سن التعليم الجامعي (١٨ - ٢٣ سنة)، في حين أن هذه النسبة تصل في المتوسط إلى ٥٠٪ حسب المستويات العالمية.

ذلك من ناحية الكم، أما من ناحية الكيف فثمة كثير من الدلائل التي تشير إلى أن مضمون التعليم الجامعي ذاته قد تدهور في الوقت الذي كان ينبغي أن يتقدم ويرقى عن ذي قبل؛ من حيث المواد والمقررات الدراسية وطرق التدريس ومناهجه، ومن حيث ارتباطه بقضايا الواقع وسوق العمل، وأيضاً من حيث توافر كثير من مستلزمات العملية التعليمية من مكتبات متطورة، ومعامل حديثة، وورش للتدريب، ومراكز نشطة للوثائق والمعلومات، ومصادر لتمويل الدراسات العليا داخل مصر وخارجها، وما شابه ذلك مما يدخل في صلب المتطلبات المادية اللازمة لعملية التكوين الكيفي (المعرفي والمهاري) لطلاب الجامعات والمعاهد العليا.

وما يلفت النظر في سياق البحث عن حلول لمشكلات التعليم العالي، وفي الجهود التي تبذل من أجل النهوض به وتطويره كمياً وكيفياً هو استمرار ضعف إسهام المجتمع المدني بمؤسساته وفعالياته المتنوعة إلى حد الغياب شبه التام عن هذا الميدان الحيوي منذ ثلاثة أرباع قرن من الزمان. وهذا الضعف، أو الغياب، يجعلنا نفترض أن أحد أهم الأسباب الرئيسة التي تفسر وصول التعليم العالي إلى أزمتته الراهنة من الناحيتين الكمية والكيفية، هو ضعف مصادر التمويل، وقلة الموارد التي تخصص للتعليم العالي، وأن هذا الضعف ذاته ناجم عن سببين هما: عجز الحكومة عن توفير الاعتمادات اللازمة لتمويل التعليم العالي لأسباب كثيرة ومعروفة، من جهة، وتراجع دور نظام الوقف في مجال التعليم العالي وتوقفه عن المشاركة في تدبير هذا التمويل اللازم من جهة أخرى.

وليست مشكلة عجز الحكومة عن تمويل التعليم العالي بقاصرة على حالة مصر وحدها ؛ بل هي مشكلة عالمية، درجت تقارير البنك الدولي على الحديث عنها في سياق سياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي. ونلاحظ أن هذه التقارير تؤكد أن فتح باب الاستثمار الخاص في التعليم العالي وما دونه هو الحل لمعضلة تراجع التمويل، التي ترافقها في الوقت نفسه زيادة في أعداد الطلاب بشكل مذهل، وتدهور نوعية التعليم في آن واحد. ولكن ثمة توجهات أخرى - منها ما هو حكومي وما هو غير حكومي - ترى أن الحل يكمن أيضًا في توظيف كافة أشكال المساهمة الرسمية منها والأهلية (الحكومية وغير الحكومية) إلى جانب مساهمات القطاع الخاص في هذا المجال.

وتدل جملة التحولات الراهنة في مختلف المسارات المتعلقة بالتنمية وإعادة رسم أدوار الأطراف المشاركة فيها على أن الاختيارات أحادية الجانب التي كان معمولًا بها في فترات سابقة لم تعد مجدية، وأنه لا يمكن الاعتماد فقط على أحد القوى الثلاث (الدولة - السوق - المجتمع الأهلي/ المدني) دون سواه، فكل منها له دور مهم، ومؤثر في إطار الشراكة متعددة الأطراف ؛ فالدولة والسوق والمجتمع المدني يعتمد كل طرف منها على عمل الاثنى الآخرين ولا يستغني عنهما، وبخاصة بعد أن كشفت التجارب السابقة عن أن هيمنة أي منها يعنى تفويض عمل وقدرة الطرفين الآخرين إلى حد إقصائهما عن ساحة العمل العام، بل والإزالة من الوجود الاجتماعي، وهو ما حدث في بعض التجارب عن طريق استخدام القوة.

وبالتأمل في موجات المد والجزر التي شهدتها مشاركة المجتمع المدني في التعليم العالي المصري، يتضح أن تراجع دور المجتمع المدني، وتوقفه عن المشاركة في هذا المجال كان أحد نتائج التحول في علاقة المجتمع بالدولة، تلك العلاقة التي تغيرت عدة مرات. كانت المرة الأولى في سياق عملية الانتقال من نمط الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة منذ محمد علي باشا ؛ حيث وقع عبء التعليم العالي وما دونه في ظل الدولة القديمة على كاهل المبادرات المدنية التي تأسست على قاعدة نظام الأوقاف، أما في ظل الدولة الحديثة فقد وقع العبء على كاهل الحكومة في المقام الأول، مع استمرار وجود هامش محدود لمساهمات المبادرات الأهلية، ولكن بمستوى أقل بكثير مما كانت عليه في السابق. وكان التغير في المرة الثانية في سياق الانتقال من نمط الدولة الليبرالية إلى نمط الدولة السلطوية التي ألغت هامش الحرية التي كان المجتمع المدني يتمتع بها ؛ ذلك الهامش الذي كان النظام الليبرالي قد تكفل بتوفيره في المجالين الاقتصادي

والسياسي، الأمر الذي سمح للمبادرات المدنية بقدر معقول من الفاعلية والرشد في ترتيب أولويات القضايا التي يجب تقديمها على غيرها. ومع التحول الذي حدث للمرة الثالثة نحو اقتصاد السوق والتعددية الحزبية - ولو أنها لا تزال مقيدة - كان من المفترض أن يعود المجتمع المدني إلى الإسهام بدوره في التعليم العالي والمشاركة في توفير التمويل اللازم لدعمه وتطويره، ولكن هذا ما لم يحدث حتى الآن، إلا في الحدود الدنيا التي لا تكاد تُرى بالعين المجردة، بالرغم من مرور أكثر من ربع قرن على بدايات هذا التحول.

ومن بين المصادر المتعددة التي تسهم في تمويل برامج ومشروعات النفع العام، وقع اختيارنا على نظام الوقف للإشارة إليه إشارات خاصة؛ وذلك باعتباره مصدرًا مهمًا من المصادر الذاتية التي يمكن الاستفادة منها بإعادة تفعيل مشاركتها في دعم، وتطوير التعليم العالي بعد أن تراجعت هذه المشاركة في مصر بفعل التحولات التي طرأت على علاقة المجتمع بالدولة كما ذكرنا؛ هذا في الوقت الذي شهدت فيه المجتمعات الأوروبية والأمريكية تطورًا هائلًا في قطاع التعليم العالي بفضل مشاركات المجتمع المدني عن طريق المؤسسات الخيرية والجمعيات التي تعتمد في توفير مواردها المالية على أنظمة قريية الشبه بنظام الوقف الإسلامي، أو هي كما تشير بعض الدراسات الحديثة عبارة عن نظام الوقف ذاته، ولكن بعد تطويره وتحديث أنظمتها المالية والإدارية والوظيفية.

ومن الأسباب التي تدعونا إلى التركيز على فكرة الوقف وضرورة السعي لتجديد دوره للإسهام في مجال التعليم العالي، وفي غيره من مجالات الحياة العامة، نذكر الآتي:

- ١ - أن الوقف يتميز بأنه مصدر ذاتي للتمويل له صفة الاستمرار، والاستقرار والاستقلال، وهي صفات لا غنى عنها لنجاح أي سياسة تستهدف الإصلاح والتطوير في هذا المجال؛ حيث إن استقلالية الجامعات رهينة في أحد أبعادها - على الأقل - لاستقلالية التمويل والموارد التي تغطي نفقات العملية التعليمية.
- ٢ - أن للوقف إرثًا تاريخيًا عريقًا في مجال التعليم بمختلف مستوياته، ويمكن الاستفادة من هذا الإرث والبناء عليه، وتطويره بما يتناسب مع معطيات الواقع المعاصر، ويمكن الاستفادة من التجارب المعاصرة في عدد من البلدان الإسلامية مثل تركيا وإيران، وماليزيا، فضلًا عن ضرورة الاستفادة من التجارب المتطورة في هذا المجال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - أن هناك أكثر من دعوة من أجل تكوين جمعية تأسيسية مهمتها السعي لإنشاء جامعة أهلية جديدة. ولكن أيًا منها لم يقدر لها النجاح حتى تاريخ كتابة هذا البحث. من تلك الدعوات دعوة لإنشاء جامعة أهلية مصرية بمناسبة مرور مائة سنة على بدء الدعوة لإنشاء الجامعة المصرية الأولى (١٩٠٦) التي جرى افتتاحها رسميًا سنة ١٩٠٨، وكان الوقف هو أهم مصدر لتمويل عملية إنشائها، كما سنرى فيما بعد بشيء من التفصيل. ومنها أيضًا مشروع "الوقف المصري - عامر جروب" لإنشاء جامعة أهلية وقفية بالتعاون مع إحدى الجامعات الأمريكية وكان ذلك سنة ٢٠٠٥. وقبل هذا وذاك كان للدكتورة زهيرة عابدين مبادرة لإنشاء جامعة أهلية تأسسًا بالأميرة فاطمة إسماعيل، ولكنها لم تر النور أيضًا.

ويأتي كلامنا في هذا الموضوع على قسمين:

أولهما نوضح فيه الدور التاريخي للأوقاف في مجال التعليم العالي في الدولة القديمة، مقارنة بما آل إليه الحال في الدولة الحديثة.

وثانيهما نحلل فيه نماذج لإسهام الوقف في دعم التعليم العالي الموروث (جامع الأزهر وجامعته)، والتعليم الحديث (الجامعة المصرية - جامعة القاهرة).

أما الخاتمة فسوف نخصصها لتناول أهم الاتجاهات الإصلاحية المتعلقة بتطوير نظام الوقف، وتفعيل دوره في التعليم العالي في مصر.

أولاً: الدلالات التاريخية والاجتماعية للمفاهيم والمصطلحات

ثمة صلة قوية بين الاسم والمفهوم، وثمة ارتباط وثيق بين طريقة استعمال المفهوم أو المصطلح وبين كيفية الاستدلال به إثباتًا ونفيًا. وأتصور أن من المهم تحديد معاني كل من: الجامعة، والوقف. ومن المهم كذلك التعرف إلى الحقول الدلالية والثقافية والسياسية لكل مصطلح منهما من المنظورين التاريخي، والاجتماعي، إلى جانب التعرف إلى المضمون اللغوي والشحنة المعرفية الذهنية التي يحملها المصطلح في سياق استخدامنا له في هذا البحث.

١ - الجامعة

هي المؤسسة الرئيسية لتقديم التعليم العالي قديماً وحديثاً. ويشير مفهوم الجامعة في دلالاته الاصطلاحية المعاصرة إلى أنها عبارة عن مؤسسة عامة للتعليم العالي، تدرس فيها جميع العلوم النظرية، والتطبيقية، أو على الأقل عدة علوم مختلفة، ويلتحق بها طلاب من مختلف البلدان^(١). وهي بخلاف كلمة مدرسة أو كلية التي غالباً ما اقتصر على علم واحد أو فروع متقاربة من العلم، وغالباً ما كان يلتحق بالمدرسة أو بالكلية في الماضي أبناء بلدة معينة، أو طائفة أو مذهب دون غيره، لهذا افتقرت المدرسة عن الجامعة من حيث شمولها لكل فروع العلم أو عدد متنوع منها، ومن حيث إنها كانت مفتوحة أمام جميع الطلاب من مختلف الانتماءات.

وقد تطورَ هذا المفهوم عبر مراحل تاريخية طويلة. وثمة اختلاف بين الدارسين بشأن البدايات الأولى لظهور الجامعات في العالم، أو في بلاد المشرق العربي الإسلامي أو في بلاد الغرب الأوربي؟

- هناك من يقول أن الجامعات ظهرت في اليونان القديمة، ومن هؤلاء المؤرخ الأمريكي Walden في كتابه "جامعات اليونان القديمة"، ولكن أكثر الباحثين المحدثين يرون أن اليونانيين القدماء لم يكن لديهم من معاهد التعليم ما يطابق المفهوم المتعارف عليه عن الجامعة^(٢). صحيح أن أفلاطون وضع في الكتاب السابع من الجمهورية برنامجاً كاملاً لما يمكن أن يُطلق عليه التعليم الجامعي، ولكنه اقتصر على جمهوريته المثالية. وكذلك "أكاديمية" أفلاطون، و"ليسة" أرسطو كانتا مركزين مهمين للتعليم العالي، ولكنهما لم تصبحا أبداً من المؤسسات العامة الشاملة التي تسير وفق نظام مرسوم حتى يمكن أن يطلق عليهما اسم الجامعة. والشيء نفسه ينطبق على المعهد الهيليني ثم الروماني في برغاموم، والمعاهد التي نشأت حول مكتبة الإسكندرية، وفي أنطاكية، وروما، وبيروت^(٣).

(١) كامل عياد، ما هي الجامعة؟ مجلة الأبحاث - تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت - السنة ٨ - الجزء ٢ - حزيران / يونيو ١٩٥٥. ص ١٨٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨١.

(٣) قارن ما ذكرناه مع ما ذهب إليه: جورج المقدسي، مؤسسات العلم الإسلامية في بغداد في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر)، ترجمة إحسان عباس، مجلة الأبحاث - تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت - السنة ١٤ - الجزء ٣ - أيلول / سبتمبر ١٩٦١. ص ٢٨٦ و ٢٨٧.

ويبدو أن كلمة جامعة لم تستعمل في أوروبا إلا منذ القرن الثالث عشر الميلادي، ولم تزدهر إلا في القرن الثامن عشر. وكانت تسمى في بادئ الأمر Studium Generale أي "معهد الدراسة العام"^(٤)، وكلمة عام هنا تشير إلى أن مثل هذه المعاهد كانت مفتوحة لجميع الأمم المسيحية في أوروبا، وكانت الشهادات التي تمنحها تنص على إجازة التدريس في بلد المعهد وفي غيره من البلدان.

ومن أقدم المعاهد / الجامعات في أوروبا جامعات: سالرنو وبولونيا في إيطاليا، وأكسفورد في إنجلترا، ثم جامعة باريس وطولوز في فرنسا. وكانت أنظمة تلك المعاهد التي أطلق عليها اسم الجامعة مقتبسة من النماذج العربية التي سبقتها وتقدمتها.

ويلفت النظر أن جامعات عصر النهضة الأوروبية تمتعت بقدر كبير من الاستقلال المالي والإداري، إضافة إلى بعض الامتيازات الحقوقية والمادية للأساتذة والطلاب؛ الأمر الذي وفر مناخاً مناسباً لحرية البحث والتفكير والتعليم.

- أما في بلاد المشرق العربي والإسلامي، فمصادر مثل كتاب "معاهد العلم عند العرب وأساتذتها" لفستيفيلد الذي صدر أول مرة سنة ١٨٣٧، وغيره من المصادر المعتبرة مثل دراسة جورج المقدسي عن "رعاة العلم ومؤسساته في القرن الخامس الهجري"^(٥)، كلها تشير إلى أن ظهور الجامعات في المشرق كان أسبق منه في أوروبا بنحو قرنين من الزمان على الأقل؛ حيث كانت البداية بالجامع الأزهر الشريف الذي أنشأه جوهر الصقلي سنة ٩٧٠م الذي سرعان ما تحول إلى مؤسسة جامعة تدرس فيها جميع العلوم والمعارف^(٦)، ومن بعده المدرسة النظامية في بغداد التي أنشأها سنة ١٠٦٧م نظام الملك الوزير ألب أرسلان السلجوقي^(٧). وأصبحت النظامية بعد ذلك نموذجاً يقتدى به عند إنشاء معاهد التعليم العالي.

وبالرغم من ارتباط الأزهر والنظاميات بشخصيات رسمية من رجال الحكم إلا أن تمويلها اعتمد أساساً على ريع الأوقاف التي حبست عليها، سواء من مؤسسيها أم من

(٤) عياد، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٥) المقدسي، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٦) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، الأزهر: تاريخه وتطوره (القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤).

(٧) فؤاد أفرام البستاني، الجامعة في العالم العربي: نشأتها وتطورها، مجلة الأبحاث - تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت - السنة ٨ - الجزء ٢ - حزيران / يونيو ١٩٥٥. ص ١٩٧-١٩٩.

غيرهم من الأمراء وأهل اليسار. وكان بعض رعاة العلم في تلك الجامعات أسخياء يتكتمون العطايا، ولا يرغبون في شيء لقاءها، وغايتهم المساعدة في نشر العلم والمعرفة. وكان بعضهم يعطي ابتغاء التكفير عن ذنوب اقترفها وهو يمارس تجارته، أو صناعته، وبعضهم الآخر كان يعطي رثاء الناس وحبًا في الظهور^(٨)، واستفاد التعليم العالي منها في جميع الحالات.

أما الواهب الذي كان يحرص العلماء والطلاب على تجنبه فهو الذي كان يعطي لقاء خدمة ينتظرها من متقبل عطيته؛ إذ كان أهل الثراء ورجال الحكم يجدون في السعي للتقرب من العالم باعتباره خير أداة يستغلونها للسيطرة على عموم الجماهير. وقبل نظام الملك لم تكن ثمة طريقة منظمة لاستغلال طاقة العلماء في ضبط وإخضاع الجماهير لرغبات الحكام. وقبل المدارس النظامية الجامعة كانت المساجد تعمل كمدراس أيضًا، ولكن مفهوم مدرسة المسجد اختلف عن مفهوم المدرسة الجامعة، أو مدرسة الجامع. فبينما اختصت مدرسة المسجد بتدريس الفقه على وجه التحديد وفقًا لمذهب واحد من المذاهب، ولا يلتحق بها إلا أبناء بلدة أو جهة واحدة أو ذلك المذهب المعتمد فيها، كانت المدرسة الجامعة مؤسسة عامة لدراسة أنواع شتى من العلوم، ويلتحق بها طلاب من مختلف البلدان^(٩).

من المهم هنا التوقف عند دلالات كلمة "الجامعة" وجذورها التي ارتبطت باسم المسجد الجامع الذي نشأت في رحابه، فالجامع كان هو المسجد الرئيس الكبير الذي تقام فيه صلاة الجمعة، وتعتقد فيه مجالس العلم وغير ذلك من الأنشطة. وسمي "الجامع" لأنه يجمع العدد الغفير من الناس في وقت واحد، وتقدم فيه كثير من الخدمات التعليمية والاجتماعية، ومن هنا كان ارتباط الجامع بالمجتمع، أما مدرسة المسجد فكانت كما ذكرنا أكثر تخصصًا وأضيق نطاقًا مقارنة بالمدرسة الجامعة. ومن ثم كانت العلوم التي يجري تدريسها في المدرسة الجامعة أكثر ارتباطًا بمشكلات المجتمع وقضاياها، وكانت شمولية

(٨) جورج المقدسي، رعاة العلم، ترجمة إحسان عباس، مجلة الأبحاث - تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت - السنة ١٤ - الجزء ٤٣ - كانون أول / ديسمبر ١٩٦١. ص ٥١٢.

(٩) أشار ابن الحاج إلى الفرق بين المسجد والجامع بالمعنى الذي أورده انظر: ابن الحاج، مدخل الشرع الشريف (طبع مصر ١٨٧٤م - ١٢٩١هـ أول مرة).

العلوم والمعارف والخدمات التي يقدمها دافعاً ومحفزاً لمزيد من المبادرات الاجتماعية لتمويله وضمان استقرار العملية التعليمية فيه، وإبعادها قدر المستطاع عن أهواء الحكام وصراعاتهم على السلطة السياسية.

وهكذا تحدد إسهام المجتمع المدني أو الأهلي في دعم التعليم العالي في مؤسساته الأولى قبل نشأة نظامية بغداد، وللدلالة على إدراك أهمية الأوقاف الخيرية في ضمان استقلالية التعليم وعدم رهنه بالحاجة إلى مساعدة السلطة، يروى أن علماء ما وراء النهر عندما بلغهم خبر تأسيس النظام لمدرسته في بغداد وتخصيص مرتبات لأساتذتها والمعاليم لطلابها أقاموا مأتماً للعلم وأخذوا يتقبلون العزاء، وقالوا "كان يشتغل بالعلم أرباب الهمم العلية، والنفوس الزكية الذين يقصدونه لشرفه، ولكن العلم إذا صار عليه أجرة تدانى إليه الأخصاء والكسالى" (١٠).

ولكن في جميع الحالات كانت تلك المدارس تعتمد تقريباً على ريع الأوقاف المخصصة لها، الأمر الذي ضمن لها قدرًا كبيراً من الاستقلالية والانتظام والاستقرار حتى في أوقات الفلاقل والاضطرابات، مما أبعدها عن التأثيرات السلبية للتقلبات السياسية.

والذي يهمننا تأكيدُه هنا هو أن الجامعات منذ نشأتها الأولى - في الشرق الإسلامي والغرب الأوربي - قد ارتبطت بالمجتمع أكثر من ارتباطها بالدولة، وأن الأوقاف والمبادرات الخيرية كفلت لها قدرًا كبيراً من الاستقلالية وحرية التفكير والتطوير في شتى فنون العلم والمعرفة. وفي ظل الدولة التقليدية (الدولة الحارسة) لم يكن من المتصور وجود التعليم بدون مؤسسة الوقف والإعانات الخيرية. ولكن مع نشوء الدولة الحديثة أضحي التعليم بمختلف مستوياته أحد أهم أدوات الدولة في تحقيق الاندماج القومي، وتوحيد الهوية، ومن ثم خرج من يد المجتمع المدني إلى يد الدولة التي حرصت دومًا على الاضطلاع بمسئوليته وتغطية نفقاته من ميزانيتها العامة؛ ليكون لها حق السيطرة عليه، وهو ما حدث بشكل واضح في مصر - محل اهتمامنا - في سياق عمليات بناء الدولة الحديثة، ابتداءً من عهد محمد علي باشا.

(١٠) عياد، مرجع سابق، ص ١٧٩.

٢ - الوقف

"الوقف" في أصل وضعه الشرعي هو "صدقة جارية" - أي مستمرة - والمراد منها هو استدامة الثواب، والقرب من الله تعالى عن طريق دوام الإنفاق في وجوه البر والخيرات والمنافع العامة على اختلاف أنواعها وتعدد مجالاتها.

وللفقهاء تعريفات اصطلاحية متعددة من حيث صياغتها، ولكنها متقاربة من حيث معناها، ومن ذلك ما قاله ابن حجر في فتح الباري وهو أن الوقف عبارة عن "قطع التصرف في رقة العين التي يدوم الانتفاع بها، وصرف المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً".

وقريب من هذا التعريف ما ذكره قدرى باشا وهو أن الوقف عبارة عن "حبس العين عن أن يملكها أحد من العباد، والتصدق بمنفعتها على الفقراء ولو في الجملة، أو على وجه من وجوه البر"^(١١).

وعبر الممارسات الاجتماعية للوقف، وبفضل الاجتهادات الفقهية التي واكبت تلك الممارسات - تاريخيًا وعلى امتداد العالم الإسلامي - تبلورت شخصية متميزة "لنظام الوقف" باعتباره نظامًا فرعيًا داخل النسق الاجتماعي الإسلامي العام، واتسم - دومًا - بأنه نظام شديد الارتباط بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية، إلى جانب عمق ارتباطه بالجوانب الروحية، والأخلاقية وحتى الإبداعية، ومن ثم جاز لنا القول بأن نظام الوقف "كثيف العلاقات" مع بقية أجزاء النسق الاجتماعي العام، وأنه متعدد الأدوار داخله، وأن "فقه الوقف" هو في جملته عبارة عن ترجمة تفصيلية لجانب أساسي من جوانب مفهوم "السياسة المدنية" في الرؤية الإسلامية؛ تلك التي تنظر إلى "السياسة" على أنها تدبير لأمر المعاش بما يصلحها في الدنيا وبما يؤدي إلى الفلاح في الآخرة".

(١١) لمزيد من التفاصيل حول تعريف الوقف واختلاف الفقهاء بهذا الصدد انظر: إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨) ص ٤٥ و ٤٦.

ويشير السجل التاريخي - الاجتماعي لنظام الوقف إلى أنه كان قاعدة صلبة من قواعد بناء مؤسسات المجتمع ودعم كثير من مرافق الخدمات العامة في مجالات العبادة، والتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والأنشطة الترفيهية، والثقافية، والرمزية.

كما يشير هذا السجل نفسه إلى أن "نظام الوقف" قد اكتسب موقعًا وظيفيًا تأسيسيًا في بنية التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمعات الإسلامية، وأن الدور الرئيسي لنظام الوقف من خلال موقعه هذا - قد تجلّى في الإسهام في بناء "مجال مشترك" بين المجتمع والدولة^(١٢). ومن هنا لم تقم مواجهة جدية بين المجتمع والدولة في الخبرة العربية الإسلامية على نحو ما شهدته الخبرة الأوروبية.

ولعل من أهم ما أسهم به "الفقه" في بناء نظام الوقف هو إرساء أسس فاعلية هذا النظام؛ من خلال تأصيل الفكرة المجردة للوقف، وهي فكرة "الصدقة الجارية"، وأيضًا من خلال تفصيل الأحكام المتعلقة بالإجراءات والتنظيمات المشخصة لهذه الفكرة في الواقع الاجتماعي.

ويستفاد من فقه الوقف - بدون الدخول في تفاصيله وتفرعاته - أن الفقهاء قد بذلوا جهودًا مضيئة لوضع أصول البناء المؤسسي لنظام الوقف على النحو الذي يحافظ على حرمة، ويضمن له استمرار النمو، والعطاء؛ اللذان يكفلان تحقيق الغاية منه في خدمة الترقّي الاجتماعي العام. وتتلخص تلك الأصول في ثلاثة مبادئ كبرى هي: احترام إرادة الواقف، واختصاص السلطة القضائية بالولاية العامة على الأوقاف لضمان استقلاليتها، وإعطاء الوقف الشخصية الاعتبارية حتى لا ينتهي بموت الواقف^(١٣). إن إقرار الشخصية الاعتبارية للوقف كان بمثابة ضمانة تشريعية، وقانونية تدعم الضمانتين السابقتين، وتضاف إليهما للمحافظة على استقلاليته، واستمراريته وفعاليته في آن واحد، وذلك لأن وجود ذمة مستقلة للوقف لا تنهدم بموت الواقف كان من شأنه دومًا - أن يحفظ حقوقه في حالة تعرضه للغصب، أو الاعتداء، حتى ولو كان من قبل السلطات الحكومية، ومن ثم

(١٢) المرجع السابق، ص ٧١-٧٣.

(١٣) إبراهيم البيومي غانم، نحو تفعيل نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة، مجلة المستقبل العربي - بيروت - العدد ٢٦٦ - ٤/٢٠٠١ - ص ٤١ و٤٢.

كان من الصعب جدًا إقدام تلك السلطات على إدماج أموال الوقف ومؤسساته في الإدارة الحكومية أو إخراجها عن إطارها الشرعي، والوظيفي الذي أنشئت من أجله.

وارتبطت فاعلية الوقف تاريخياً بعدة عناصر كان من أهمها "المؤسسية" و"استقلالية الإدارة والتمويل" و"اللامركزية" من حيث الانتشار الجغرافي والوظيفي^(١٤). وقد صبت فاعلية نظام الوقف في بناء "مجال مشترك" بين المجتمع والدولة معاً ضمن الإطار - التعاوني - التضامني الحاكم للعلاقة بينهما؛ ذلك لأن هذا النظام بخصائصه السابق ذكرها لم يكن مستوعباً بكامله في مصلحة طرف على حساب الطرف الآخر، وإنما تركز دوره في تقوية "التوازن" بينهما عبر الإسهام في بناء "مجال مشترك" وليس لبناء جبهة مواجهة يجتمعي بها المجتمع، على النحو الذي تؤدي إليه فلسفة المجتمع المدني في بعض تصوراتها في النظرية السياسية الغربية.

إن نظام الوقف "الفاعل" - في نموذج التاريخي - كان بمثابة نسق فرعي من أنساق بناء الكيان المدني العام للمجتمع إلى جانب وظائفه الأخرى، وقد نشأ للقيام بدور تلقائي - وأساسي في الوقت نفسه - في مجال ضبط العلاقة بين الأمة (المجتمع) والإمام (السلطة السياسية) بطريقة تجعل إمكانيات تغلغل السلطة وهيمنتها على الكيان الاجتماعي في حدها الأدنى، وهو ما حدث على مر عصور الدولة الإسلامية القديمة؛ إذ ظل حيز السلطة السياسية محصوراً في نطاق ضيق - هو نطاق النخبة - ومحدد الاختصاصات بالنسبة لمؤسسات الأمة، وكان على رأسها المؤسسات التعليمية والمدارس الجامعة التي ضمن لها الوقف قدرًا كبيراً من الاستقلالية والحرية كما أسلفنا، وقد جاءت هذه المؤسسات في المرتبة الثانية مباشرة بعد المؤسسات العبادية مثل المساجد والجوامع، وإن كانت هناك علاقة تداخل بين تلك المساجد والجوامع وبين المدارس المتخصصة، والمدارس الجامعة كما أوضحنا آنفاً.

ومن أهم ما نلاحظه في هذا السياق ذلك "التوازي التاريخي" بين موجة الاهتمام النظري والعملي بما أطلق عليه - في بلادنا العربية عامة ومنها مصر - المجتمع المدني، وبين بدايات اهتمام ملحوظ بنظام الوقف ومنظومة العمل التطوعي، أو الخيري في المجال العربي الإسلامي خاصة. نقول إن هناك توازياً تاريخياً بين الموجتين، وليس تساوياً أو

(١٤) لمزيد من التفاصيل انظر، المرجع السابق، ص ٤٤٢ و ٤٤٣.

توازنًا بينهما؛ فموجة "المجتمع المدني" موجة عالية، وتقف خلفها مؤسسات، وحكومات ومراكز بحوث، وجامعات، ولها سياسات عابرة للقارات تندمج حاليًا في تيار العولمة، كما أن لديها إمكانيات مالية وتكنولوجية، ولها أتباع ومريدون وعمال.

أما موجة الاهتمام بالوقف - وبمنظومة العمل التطوعي ومؤسساته وتراثه الإسلامي، وواقعه ومستقبله بشكل عام - فموجة لا تزال محدودة، وإمكانياتها قليلة، ولكن "أصالتها" هي ميزتها الأساسية التي تضمن لها القبول والرضا، ومن ثم "الشرعية الاجتماعية"، وهي أمور لا تزال تفتقر إليها الموجة الأخرى إلى حد كبير في مجتمعاتها العربية، والإسلامية.

وبالرغم من هذا التوازي "التاريخي" بين الموجتين^(١٥)، واستقطاب موجة المجتمع المدني لاهتمام معظم النخب الفكرية، والثقافية، والسياسية في مجتمعاتنا، فإن هذه النخب في جدالها المستمر حول الموضوع لم تتنبه - إلا مؤخرًا - إلى أهمية نظام الوقف، ولا إلى دوره في بناء شبكة واسعة، ومتنوعة من المؤسسات، والمبادرات، والأنشطة الأهلية التي ملأت مساحات مؤثرة داخل المجال الاجتماعي، في النموذج التقليدي، بهدف دعم الكيان العام للأمة بما فيه جهاز "الدولة" ذاتها. ولعل السبب الرئيسي لذلك يتمثل في الهيمنة الظاهرة لمفهوم "المجتمع المدني" بمضمونه المستمد من المرجعية المعرفية التاريخية الغربية؛ فأحد استعمالات هذا المفهوم تجعله نقيضًا للمجتمع الديني، ومن ثم فالانطلاق منه بهذا المعنى يؤدي إما إلى الغفلة عن مكونات قيمية ومؤسسية أصيلة - وإن لم تكن فاعلة بالقدر المطلوب حاليًا - مثل المؤسسات الوقفية، وعلى رأسها المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، بالرغم من أنها أدت دورًا أصيلًا في بناء التنظيم الاجتماعي المتضامن المتكافل، والمعافي من أسقام التفكك والانقسام والصراع.

ثانيًا: نظام الوقف والتعليم بين الدولة القديمة والحديثة

الفكرة الرئيسة هنا هي أن مهمة التعليم في جميع مستوياته كانت أحد مسؤوليات المجتمع وليس الدولة القديمة، وأن تمويل العملية التعليمية وملحقاتها كان يتم بالمبادرات

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول الموجتين المذكورتين انظر: غانم، نحو تفعيل نظام الوقف، مرجع سابق، ص ٣٩ و ٤٠.

الخاصة، وأساسًا من خلال نظام الوقف. وأن صيغة الوقف أثبتت تاريخيًا أنها الأكثر مناسبة من حيث استقرار المؤسسات التعليمية ذاتها، والاستمرار في الأداء دون تأثير كبير بالتقلبات والأزمات الطارئة، والاستقلال في البحث والحرية في الفكر.

وإذا كانت الدولة ممثلة ببعض رجالها ومسئولها قد تدخلت في بعض الأوقات في النظام التعليمي، فقد كان ذلك تدخلًا جزئيًا، وعلى سبيل الاستثناء في حالات الضرورة، وبصورة مؤقتة وغير دائمة. وفي أكثر الحالات تدخلًا كانت الدولة أحد الفاعلين ولم تكن هي الفاعل الوحيد. وأخذ هذا التدخل غالبًا صورة تشجيع العلماء ومنحهم مساعدات أو مكافآت على إنجازاتهم في التأليف والتعليم، وأحيانًا لاستمالتهم ومن خلفهم من طلاب العلم إلى جانب السلطة^(١٦)، ولكن لم تنفرد الدولة قبل العصر الحديث بمهمة تنظيم التعليم والإشراف عليه، ناهيك عن تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتسيير شئونه، ولم يثبت أنه كان هناك جهة حكومية تسمى "ديوان التعليم" - وزارة مثلًا - أسوة بديوان الجند، أو ديوان الرسائل، أو ديوان المظالم، أو غير ذلك من المؤسسات الرسمية التي عرفت قبل الدولة الحديثة.

في ظل الدولة القديمة، لم تحدث اصطدامات كبيرة بين الدولة والجامعة^(١٧)؛ فقد كانت السلطة الحاكمة حتى بدايات العصر الحديث ترى أن وظيفتها تنحصر في الأمور السياسية والدفاعية، وتتصرف في إطار مفهوم "الدولة الحارس" أو غير المتدخلة.

وإذا عدنا إلى المادة التاريخية لإسهام فاعليات المجتمع الأهلي أو المدني، فسوف نلاحظ أن التعليم كان أكثر المجالات أهمية على جدول اهتمامات الأوقاف. وتركز دراسات سابقة متعددة على المكانة المتقدمة التي احتلتها علوم الطب، والهندسة، والفلك والفيزياء، والجبر في اهتمامات مؤسسي الأوقاف في سياق السعي من أجل تطوير العلوم وتقدم المجتمع، إلى جانب أصناف العلوم، والآداب، والفلسفات الأخرى.

ولكن التجارب المقارنة لبناء الدولة الحديثة في البلدان العربية، والإسلامية التي سبقتها مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر، توضح أن سياسات بناء هذه الدولة الحديثة

(١٦) تعتبر المدارس النظامية أوضح النماذج التي تدل على تدخل السلطة من أجل استمالة العلماء، ولمزيد من التفاصيل انظر: البستاني، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(١٧) عياد، مرجع سابق، ص ١٨٥.

اقتضت مراجعة دقيقة لأوضاع نظام الوقف الموروث، والأدوار، والوظائف التي كان يسهم في أدائها في ظل الدول القديمة، وفي مقدمة ذلك دوره في دعم التعليم ومؤسساته ومدارسه العليا وما دونها. وعلى ضوء عمليات المراجعة، ومتطلبات التحديث تبلورت ثلاثة اتجاهات بشأن الوقف ومؤسساته :

أولها كان يهدف إلى مواصلة العمل بنظام الوقف، والمحافظة على إسهامه في المجال التعليمي، مع إدخال بعض الإصلاحات الجزئية التي توفر له قدرًا أعلى من الفاعلية وحسن الأداء بعد أن كانت تدهورت بفعل عصور الانحطاط التي مر بها.

والثاني أخذ صفة تفاوضية بين القوى الاجتماعية والتيارات السياسية، وعبرت عنه القوانين الخاصة بالجمعيات، والمؤسسات الأهلية الحديثة، وتحديد علاقتها بالأوقاف والهبات، وتقديم الخدمات التعليمية في سياق منفصل عن السياق التقليدي السابق (أمثلة الجمعية الخيرية الإسلامية - وقف المؤتمر الإسلامي المصري سنة ١٩١٩ - وجمعية المساعي المشكورة).

أما الاتجاه الثالث فقد سعى إلى تصفية نظام الوقف، ودمج موارثاته في (النظام) العام للدولة وبيروقراطيتها الحكومية، بما في ذلك الأوقاف التي كانت مخصصة للتعليم العالي، ولم يحدث ذلك إلا في حالات قليلة منها حالة تونس غداة حصولها على الاستقلال بعامين فقط، حيث جرى تحويل المباني التي كانت تابعة لجامعة الزيتونة، وما لها من أوقاف إلى مبان تابعة للجامعة الوطنية الحديثة، ونقل إلى المكتبة الوطنية ما لا يقل عن ٢٠,٠٠٠ وثيقة وكتاب ومخطوطة كانت موقوفة على جامع الزيتونة^(١٨).

والذي ساد في نهاية المطاف هو مزيج بين النمطين الأول والثاني ؛ حيث جرت بعض محاولات الإصلاح الجزئي للمحافظة على دعم المجتمع المدني للتعليم من خلال الأوقاف ما أمكن ذلك، إلى جانب سن قوانين جديدة للعمل المدني الذي أخذ صورة مؤسسات وجمعيات على النمط الحديث، مع ترك هامش ضيق في هذه القوانين يتيح فرصة تلقي بعض المساعدات الوقفية لدعم المشروعات والبرامج التي تقوم بها هذه الجمعيات.

(١٨) عبد الوهاب بن حفيظ، نحو مقاربة مستقبلية وجديدة للوقف التعليمي: من ثقافة الأخذ الريعي إلى الاقتصاد الاجتماعي، المجتمع التونسي نموذجاً (بحث غير منشور - ٢٠٠١) ص ٥٩.

إن إسهام المجتمع في مجال التعليم العالي - محل اهتمامنا هنا - قد أخذ في التراجع تدريجياً كلما تقدمت عمليات بناء الدولة الحديثة، وحلول تنظيماتها محل تنظيمات الدولة التقليدية. وفي حالة مصر يمكن القول أن هذا التراجع قد مر بثلاث مراحل هي :

أ - مرحلة البدايات الأولى للانتقال إلى مفهوم الدولة الحديثة، وقد استغرقت معظم عقود القرن التاسع عشر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد استمر فيها إسهام الوقف في دعم التعليم العالي بالأزهر الشريف، وتمويل بعض البعثات العلمية إلى الخارج، وخاصة بعد أن نشأت الجمعيات مع بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وكان أهم إسهام للأوقاف في تلك الفترة هو "الجامعة المصرية"، وسيأتي الحديث عنها بعد قليل.

ب - المرحلة الليبرالية من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢، وفيها ازدهر المجتمع المدني في المجال العام، ولكن إسهاماته في التعليم العالي تراجعت عما كانت عليه في السابق^(١٩)؛ لأنه إذا كانت المرحلة السابقة قد شهدت تأسيس الجامعة المصرية بمساهمات فعالة قامت على أساس مبادرات أهلية، واستندت إلى نظام الوقف لضمان الاستمرارية، فإن هذه المرحلة شهدت إدماج الجامعة في المجال الحكومي سنة ١٩٢٥، بعد أن كانت قد تنازلت في ١٢/١٢/١٩٢٣ لوزارة المعارف عن كل ما تملكه من منقول وعقار، وفقاً لمجموعة من الشروط كان من أبرزها : "أن تستعمل وزارة المعارف نقود الجامعة البالغ قدرها نحو ستة وأربعين ألف جنيه في البناء احتراماً لشروط بعض الواقفين"^(٢٠). وأصبحت ميزانية الجامعة ملحقة بميزانية الحكومة، التي أصبحت ملزمة قانوناً بتوفير مواردها. ومنذ ذلك الحين لم يظهر سوى عدد قليل من الوقفيات لصالح الجامعة والتعليم العالي عموماً.

ج - مرحلة التحول الاشتراكي، وهي التي تلت ثورة يوليو واستمرت حتى سنة ١٩٧٠ تقريباً، وفيها تراجعت المبادرات الأهلية، وتقدمت الدولة لتتكفل بتقديم مختلف

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول موجات المد والجزر في الأوقاف المصرية خلال الفترة المذكورة انظر: غانم، الأوقاف والسياسة، مرجع سابق، ص ٩٨-١٠٩.

(٢٠) جامعة القاهرة: نبذة تاريخية، مقال منشور على شبكة الإنترنت

الخدمات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية. وشهدت تلك الفترة سلسلة من الإجراءات المنظمة التي استهدفت إدماج كافة فعاليات المجتمع المدني، ومنظّماته وإخضاعها للبيروقراطية الحكومية في إطار من سياسة التعبئة الشاملة لإنجاز أهداف عملية التحول الاشتراكي، وكان نظام الوقف أول ضحايا هذا التحول^(٢١)، ومن ثم اختفت إسهاماته في ميدان التعليم العالي، كما اختفت الإسهامات التي كانت تأتي من مصادر أخرى مدنية، أو غير حكومية.

د - مرحلة الانتقال إلى نظام السوق والتعددية السياسية، التي بدأت بسياسة الانفتاح في منتصف السبعينات، ولا تزال مستمرة حتى اليوم. وكان من المفترض أن تشهد عودة الحيوية إلى مؤسسات المجتمع المدني اللاربحية في دعم وتطوير التعليم العالي، وما دونه، ولكن الموجة الحالية لا تزال مندفعة نحو تأسيس جامعات خاصة ربحية يستفيد أصحابها من الظروف الراهنة لعملية التحول نحو اقتصاد السوق؛ إذ وجدت المبادرات الخاصة أن سوق التعليم واسع، ومغري، ومربح، فصارت تلك المبادرات تأخذ الثروة من المجتمع إلى الأفراد عبر مشروعات التعليم العالي - وما دونه - بعد أن كانت المبادرات الخاصة في السابق تأخذ الثروة من الأفراد، وتعيد توزيعها على شرائح المجتمع عبر المشروعات نفسها.

والحاصل أن سياق بناء الدولة المصرية الحديثة، قد أنتج تأثيرات سلبية على أداء المجتمع المدني - وبخاصة في جانبه الموروث على قاعدة نظام الوقف - وأن معظم التغييرات التي حدثت كانت وليدة تصورات محددة للدولة الحديثة والعمل الحكومي ولأهمية التعليم ووجوب سيطرة الدولة عليه بالكامل. وكانت الفكرة الأساسية لعملية بناء الدولة الحديثة هي الاعتماد على نظام المؤسسات، والجمعيات الحديثة، دون بذل محاولة جادة لربطها بنظام الوقف، ودون أي محاولة جادة أيضًا لإصلاح نظام الوقف ذاته وبقية مصادر التمويل الذاتية، وتفعيل إسهامها في المجال المدني العام، وفي مجال التعليم، والتعليم العالي على وجه الخصوص.

(٢١) غانم، المرجع السابق ن ص ٤٥٨-٤٩٩.

ثالثاً : تحولات علاقة الوقف بالتعليم الجامعي

من الاستقلالية إلى النضوب!

حدثت التحولات في علاقة الأوقاف بالتعليم العالي - وما دونه وإن بدرجات متفاوتة - بالتزامن مع التحولات في علاقة المجتمع بالدولة، وانتقالها من "نمط قديم موروث" إلى "نمط حديث واعد". وكانت القاعدة التي سارت عليها علاقة الوقف بالتعليم هي أنه كلما تقدمت الدولة الحديثة خطوة للأمام في بناء نموذجها الجديد، تراجع دور نظام الوقف في دعم التعليم خطوات إلى الخلف؛ إلى أن جفت منابعه، وانتقلت تركته من الحيز الاجتماعي المفتوح، إلى الحيز الحكومي/ البيروقراطي المغلق.

وفيما يلي نلقي نظرة تحليلية على مسار تلك التحولات خلال القرنين الماضيين؛ على النحو الذي تجلت مظاهره في "الجامع الأزهر وجامعته" الموروثة، وفي "الجامعة المصرية" الحديثة.

١ - أوقاف الأزهر: الجامع الجامعة

كان استيلاء محمد علي، على أوقاف الأزهر وإخضاعها للإدارة الحكومية أول خطوة للدولة المصرية الحديثة في تغيير مسار علاقة الأوقاف بأعرق مؤسسات التعليم العالي متمثلة في الأزهر الشريف. وكانت إجراءات محمد علي جزءاً من سياسته العامة لتعبئة كافة موارد الدولة لخدمة مشروعاته التجديدية. فقد سعى إلى ضبط جميع الأراضي المصرية في إطار إجراءاته لاقتلاع جذور النظام القديم الذي خلفه المماليك. وقد تم له ما أراد بينما أخفق العلماء في الدفاع عن استقلالية الأزهر بإخفاقهم في المحافظة على أوقافه بعيدة عن سيطرة الإدارة الحكومية^(٢٢). وقد انتهج محمد علي بعد ذلك سياسة التفتير في الإنفاق على الأزهر وعلمائه، في الوقت الذي وجّه فيه كل اهتمامه إلى التعليم الحديث وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا، لا بقصد التعفية على التعليم الأزهري الموروث، وإنما بقصد الإسراع بخطى عمليات التجديد، وبناء الدولة الحديثة. وقد اعتقد أنه لو اعتمد على الأزهر في سد

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول دور المساجد في نشر العلم والثقافة في مصر بصفة خاصة انظر: سعاد ماهر: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، ج-١/ص ٢٠-٢٤. وانظر الدراسة الرائعة التي كتبها: جورج مقدسى وترجمها إحسان عباس بعنوان: رعاة العلم، مجلة الأبحاث (تصدر عن الجامعة الأمريكية في بيروت - السنة ١٤ - الجزء ٣ - أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، ص ٢٨٥-٣٢٥) والجزء ٤ كانون أول (ديسمبر) ١٩٦١ (ص ٤٨١-٥٢٢).

احتياجاته الجديدة فسوف يمضى وقت طويل حتى يتسنى له إصلاحه أولاً، ثم يجنى ثمرات هذا الإصلاح بعد ذلك؛ الأمر الذي لم يستطع عليه محمد علي صبراً.

ومع هذه السياسة التي اتبعها محمد علي تجاه الأزهر وأوقافه، كانت للأهالي سياسة أخرى - لم تكن مضادة لسياسة محمد علي، وإنما كانت موازية لها - وقد أتاح لهم بقاء نظام الوقف وعدم مساس محمد علي بأصل وجوده أن يعبروا عن تلك السياسة، وأن يمارسوها من خلاله. وكان محورها هو الاهتمام بالأزهر؛ ليس باعتباره قمة النظام التعليمي الموروث ورمزاً للثقافة الإسلامية الأصيلة فحسب؛ وإنما باعتبار ما له من دور كبير في مجال ضبط العلاقة بين المجتمع والسلطة الحاكمة من جهة، وما له من دور تعبوي - جهادي في مواجهة التحديات الخارجية من جهة أخرى. وهو ما ظهر بشكل واضح في قيادته للمقاومة الشعبية أثناء الحملة الفرنسية، ثم أثناء الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ وأثناء ثورة الشعب في سنة ١٩١٩.

وثمة أمثلة كثيرة لأوقاف نشأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر^(٢٣). ولعل أوقاف السيد عمر مكرم التي أنشأها خلال الفترة من سنة ١٢٢٤ - ١٢٣٥ هـ / ١٨٠٩ - ١٨٢٠ م، هي أهم نموذج يمكن البرهنة به على ما ذهبنا إليه، إذ كانت رمزاً للتعبير عن اتجاه «السياسة الأهلية» للوقف في مساندة التعليم العالي الموروث.

ففي سنة ١٢٢٤ هـ - ١٨٠٩؛ وهى السنة التي نفاه فيها محمد علي إلى دمياط بعد أن قرر مساواة أراضي الأوقاف بغيرها من الأراضي في دفع الضرائب لحكومته، قام عمر مكرم بإنشاء أول وقفية له على بعض «طلبة العلم بالجامع الأزهر»، واشترط أن يستمر صرف الربح على أولاد الموقوف عليه منهم «طبقة بعد طبقة، وجيلاً بعد جيل» ما داموا من طلاب العلم بالجامع الأزهر، فإذا انقرضوا «يكون ذلك وقفاً مصروفاً ريعه على السادة المجاورين من طلبة العلم القاطنين برواق الفوية...» ثم من بعدهم «المن يكون قاطناً من أهل العلم بالرواق المذكور»^(٢٤).

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول المدارس الحديثة التي أنشأها محمد علي، وسياسته العامة في هذا المجال، انظر: أنور عبد الملك: نهضة مصر... م س ذ، ص ١٥٥ - ١٦٣. وأحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي (القاهرة: ١٩٣٨).

(٢٤) انظر: «إشهاد بوقف السيد عمر مكرم نقيب الأشراف» مؤرخ في ١١ جماد الأول ١٢٢٤ هـ (أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: سجلات محكمة الباب العالي بمصر، سلسلة رقم ٣٤١ مادة ١٦٣، ص ٧٤).

وفي سنة ١٢٢٧ هـ - ١٨١٢ م قام بوقف بعض عقاراته بالقاهرة واشترط أن يصرف ريعها : «على السادة الفقهاء الفوية طلبة العلم بالأزهر سواء كانوا جميعا أو فرادى ، بالسوية بينهم على الدوام سرمدًا»^(٢٥) . وفي سنة ١٢٣٥ هـ - ١٨٢٠ هـ قام بوقف ثلاث وقفات شملت ما تبقى له من ممتلكات في القاهرة وأسيوط واشترط أن يصرف من ريعها على طلبة العلم بالأزهر الشريف أيضا ، وخص منهم «المجاورين برواق الصعايدة ، ورواق السادة الفشنية» على أن يشتري لهم ما جملته سنويا ١٦, ٥٠٠ رغيف توزع عليهم يوميا ، بالإضافة إلى مبلغ ١٠٠٠ قرش رومي «للسادة المجاورين برواق الصعايدة»^(٢٦) .

وإلى جانب ما سبق ، نصَّ عمر مكرم في حجة وقفه المحررة في ربيع الثاني سنة ١٢٣٥ هـ ، على بعض التغييرات في مصارف وقف سابق له - كان قد أنشأه في سنة ١٢١٠ هـ - ١٧٩٥ م - وكان من بين تلك التغييرات أنه حرم «الأشراف» من ثلث ريع ذلك الوقف ، وجعل هذا الثلث «للسادة المجاورين برواق الصعايدة»^(٢٧) . وبذلك صارت معظم أوقاف السيد عمر مكرم مخصصة للإنفاق على الأزهر الشريف وعلمائه وطلابه . وقد ضرب مثلاً للكثيرين غيره لكي يحذو حذوه في الوقف على الأزهر ، وخاصة من ذوى السعة والثراء . نخلص من ذلك إلى أن إهمال محمد على للأزهر ، قد توازى معه اهتمام به من الأهالي الذين توجهوا لإنشاء أوقاف جديدة عليه ، وكانت أوقاف عمر مكرم - كزعيم شعبي له مكانة كبيرة في النفوس - رمزا على هذا التوجه الاجتماعي .

وابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ومع صعود موجة المد في إنشاء الأوقاف الجديدة ؛ حظي الأزهر - وحظيت المعاهد الدينية التابعة له - بنصيب أكبر من

(٢٥) حجة وقف عمر مكرم المحررة بتاريخ ٥ رجب ١٢٢٧ هـ أمام محكمة الباب العالي (سجلات وزارة الأوقاف: سجل رقم ١/ قديم - مسلسل رقم ٣٤) .

(٢٦) الوقفية الأولى محررة بتاريخ غرة ربيع الثاني ١٢٣٥ أمام محكمة الباب العالي ومسجلة بسجلات وزارة الأوقاف (سجل رقم ٣/ أهلي ب) والوقفية الثانية محررة بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٥ ، أمام محكمة الباب العالي أيضا ومسجلة بسجلات وزارة الأوقاف (سجل رقم ٣٥/ قديم - مسلسل ٢٥٨٥) ، أما الوقفية الثالثة فهي محررة بتاريخ ١٥ شوال ١٢٣٥ أمام محكمة الباب العالي ومسجلة بسجلات وزارة الأوقاف (سجل ٣٢/ قديم - مسلسل ١٨٣٧) وجميع التصرفات التي جرت لأوقاف عمر مكرم محفوظة بملف التولية رقم ٢٠١١ - بسجلات وزارة الأوقاف .

(٢٧) حجة وقف عمر مكرم المحررة بتاريخ غرة ربيع الثاني ١٢٣٥ هـ ، (سبق ذكرها) ، وقد تم تقدير مبلغ الـ ١٠٠٠ قرش رومية بمبلغ ١٠ جنيهات مصرية حسب أسعار سنة ١٩٥٢ .

مخصصات ريع تلك الأوقاف الجديدة، وللأسباب نفسها - تقريباً - التي سبق أن أوردناها بخصوص زيادة الوقف على التعليم الأولى بالكتاتيب. ونلاحظ هنا أيضاً أن الوقف على الأزهر قد بلغ ذروته في الفترة نفسها التي شهدت ذروة الوقف على الكتاتيب، وذلك على مدى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين.

ويلفت النظر أن أوائل المبادرين بإنشاء أوقاف جديدة لصالح الأزهر بعد موت محمد علي كانوا من أعضاء أسرته، وخاصة من النساء^(٢٨)، ومنهن - على سبيل المثال - ابنته الأميرة زينب التي أنشأت وقفية كبيرة في سنة ١٢٦٦هـ - ١٨٦٠م، وكانت عبارة عن أراضٍ زراعية مساحتها ١٠,٢٩٩ فداناً بمديرية الدقهلية، وقد شرطت أن يصرف من ريعها على جهات خيرية متعددة منها «مرتبات»، وثمان خبز للعلماء الأحناف بالأزهر^(٢٩)؛ كانت تقدر بمبلغ ٣٣٥٣ جنيهاً حسب إيرادات الوقفية في سنة ١٩٤١. ولم يتغير هذا المبلغ كثيراً حتى نهاية الخمسينيات، أما في الستينيات فقد وصل إلى ٧,٦٣١ جنيهاً. وفي سنة ١٩٨١ زاد إلى ١٧,٠٠٠ جنيه، ثم زاد مرة أخرى إلى ٢٧ ألف جنيه ابتداءً من سنة ١٩٩٠^(٣٠).

وقد كانت الزيادة المطردة في الإقبال على إنشاء أوقاف جديدة على إثر صدور اللائحة السعيدية في سنة ١٨٥٨ - وبفضل عوامل أخرى سبق ذكرها - كانت تلك الزيادة ذات فائدة كبيرة بالنسبة للأزهر، على النحو الذي تؤكدُه وقائع إعادة تجديد البنية الاقتصادية

(٢٨) أحصيت منهن ست نساء وهن: بمبا قادن، وشيوه ناز هانم (معتوقة خديجة نظلى بنت محمد علي) وجميلة هانم والبرنسيصة فاطمة كريمنا الخديوى إسماعيل، وفاطمة برلتي من سيدات الأسرة. إلى جانب الخديوى توفيق الذي جعل إحدى وقفياته مخصصة للإنفاق على الأزهر أيضاً.

(٢٩) حجة وقف زينب هانم كريمة محمد علي باشا المحررة بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٧٧ هـ أمام محكمة مصر الشرعية (سجلات وزارة الأوقاف: سجل رقم ٤/قديم - مسلسل رقم ٢٩٢ - ملف تولية رقم ٢١٢). وهناك وثائق أخرى خاصة بهذه الوقفية في «محافظ عابدين» بدار الوثائق القومية، ومنها المحفوظة رقم ١٦٨ - أوقاف عن الفترة من (١٩٠٨/١٠/٢٣ إلى ١٩٥٢/٣/٣١).

(٣٠) ملحق ميزانية الجامع الأزهر سنة ١٩٤١/٤٠ (دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأزهر الشريف - محفوظ رقم ٤٥).

وانظر أيضاً: مذكرة برقم ٦ لسنة ١٩٩١ «بشأن النظر في تخصيص مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه أخرى من خيرات وقف زينب هانم محمد علي» وهذه المذكرة محفوظة ضمن مستندات ملف التولية الخاص بهذا الوقف، وبها عرض تاريخي موجز لتطور حصة الخيرات المخصصة للأزهر حسب شرط الواقفة، والتعديلات التي تمت على شرطها في إطار ما أجازته القوانين الصادرة بعد ثورة ١٩٥٢ بخصوص الأوقاف.

أوقاف السنة الحادية عشرة العدد ٢٠ - جمادى الأولى ١٤٣٢هـ - مايو ٢٠١١م

والاجتماعية للأوقاف خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ حيث زاد معدل الوقف في الأراضي الزراعية من ناحية، واتسعت دائرة المشاركين من مختلف الفئات الاجتماعية في إحداث تلك الزيادة من ناحية أخرى.

كانت الأميرة زينب قد أنشأت وقفيتها على الأزهر في سنة ١٨٦٠ أي بعد عامين من صدور اللائحة السعيدية. أما بقية أعضاء السلطة الحاكمة وكبار موظفي الدولة فمن وقفاتهم على الأزهر أوقاف كل من : أبو بكر راتب باشا (كان وزيرا في عهد إسماعيل)، ومصطفى رياض باشا (رئيس مجلس النظار)، وعثمان باشا ماهر (كان يشغل منصب نائب أعضاء بقمسيون الأراضي الميرية وكان مديرا لديوان عموم الأوقاف لمدة)، وأحمد باشا صادق (كان رئيس مجلس - أي محافظ - الإسكندرية).

كذلك فقد أسهمت جماعة كبار ملاك الأراضي بعدد من الوقفيات على الأزهر منها على سبيل المثال : أوقاف كل من حسن باشا سرى، ومحمد باشا سلطان، وفريدة هانم جركس، وأحمد باشا الشريف، وعائشة صديقة ذهني، وأحمد باشا المنشاوي، وأحمد باشا البدراوي. وقطب بك قرشى. والحاج موسى على (عمدة كفر الفقاعي-بالمنيا) وغيرهم كثيرون.

أما عموم الأهالي فقد ظهرت وقفاتهم - من الأراضي الزراعية - على الأزهر في أواخر القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين ؛ أي بعد أن اتسعت - نسبيا - دائرة الملكية الزراعية^(٣١) منها على سبيل المثال وقف الحاج عبده سلامة (مزارع من قرية كوم النور- مركز ميت غمر دقهلية) الذي أنشأه في سنة ١٣٠٨-١٨٩١ وكانت مساحته ٨٦ فداناً وأربعة أسهم (من القيراط) وقد خصص منها ٥٥ فداناً و١٢ قيراطاً وأربعة أسهم ليصرف ريعها على «سبعة مشايخ من طلاب العلم ومدرسيه بالأزهر، وعلى السادة المدرسين الشافعية والمجاورين برواق ابن معمر، وكل من يكون شيخاً على الرواق المذكور أو نقيباً له؛ للمجاور منهم نصف نصيب المدرس على الدوام»، وباقي المساحة الموقوفة يصرف ريعها على الفقراء والمساكين وخيرات أخرى.

(٣١) لم يكن اتساع دائرة الملكية الزراعية الخاصة هو السبب الوحيد لاستنهاض همم الأهالي للوقف على الأزهر، فإلى جانب ذلك كانت هناك عوامل أخرى مرتبطة بظروف الاحتلال وتحديات الغزو الثقافي الأجنبي.

ومنها كذلك وقف يوسف أفندي صديق كان ضابطاً بالجيش قبل سنة ١٩١١ - الذي أنشأه في سنة ١٩١١ وكانت مساحته ٢٣ فداناً خصص حصه من ريعها لطلبة العلم بالأزهر. ووقف هانم أبو مندور - من كفر مندور مركز إيتاي البارود (بحيرة) الذي أنشأته في سنة ١٣٤٣-١٩٢٤، ومساحته ٥ أفدنة و٨ قراريط و١٨ سهماً خصصت منها نصفها تقريباً ليصرف ريعه «على طلبة العلم الفقراء بالأزهر على الدوام». ووقف فاطمة حسين على ونفيسة عبد الغنى - وهما من أهالي مركز دشنا بسوهاج - الذي أنشأته (معاً) في سنة ١٩٠٠ وكانت مساحته ٣٣ فداناً وقيراط واحد وسهم واحد، وقد خصصتا منها ٨ أفدنة ليصرف ريعها على الفقراء والمساكين من طلبة العلم الشريف بالجامع الأزهر برواق الصعايدة، على شرط أن يراعى في ذلك «الأحوج فالأحوج بأمانة الله ورسوله، وفقراء دشنا من طلبة العلم مقدمون على غيرهم»^(٣٢).

وبدراسة وقفات كل فئة من الفئات الاجتماعية المختلفة على الأزهر - وقد أشرنا إلى بعض نماذج منها على سبيل المثال فيما سبق - توصلنا إلى أن وقفيات جماعة كبار الملاك كانت تسهم بأكبر نسبة (٤٣ ٪) في تكوين إيرادات أوقاف الأزهر بصفة عامة. وبلغت نسبة وقفيات عموم الأهالي ٦٦,٢ ٪؛ وهى تمثل أكبر نسبة من إجمالي عدد أوقاف الأزهر، بينما لم تزد جملة إيراداتها السنوية عن نسبة ٩,٧ ٪ من إجمالي إيرادات الأزهر من جميع وقفياته سنوياً حسب بيانات رسمية ترجع إلى النصف الثاني من القرن العشرين. على عكس الحال بالنسبة لعدد وقفيات الوزراء وكبار موظفي الدولة؛ إذ لم تكن تمثل سوى ٤ ٪ فقط من إجمالي عدد الوقفيات وأسهمت بنسبة ٩ ٪ من إجمالي الإيرادات السنوية. ومن جهة أخرى نجد أنه بالرغم من انخفاض نسبة عدد وقفيات النساء (٢٩,٥ ٪) مقارنة بنسبة عدد وقفيات الرجال (٧٠,٥ ٪) فإن نسبة إسهام وقفياتهن في إجمالي الإيرادات السنوية هي ٤٧,٧٥ ٪ وهى نسبة تكاد تتساوى مع نسبة إسهام وقفيات الرجال (٥٢,٢٥ ٪). والسبب في عدم توازن نسبة عدد الوقفيات - في كل تلك الحالات المشار إليها - مع ما تغله من إيرادات يرجع إلى اختلاف أحجام الأعيان الموقوفة بصفة أساسية؛ فهي كثيرة العدد

(٣٢) حجة وقف فاطمة حسن، ونفيسة عبد الغنى المحررة بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني ١٣١٨ - ١٩٠٠/٨/٤ أمام محكمة دشنا الشرعية (سجلات وزارة الأوقاف - سجل رقم ٢/قبلي - مسلسل رقم ١٤٦).

صغيرة الحجم في حالة وقفيات عموم الأهالي، بينما نجدها قليلة العدد كبيرة الحجم في حالة وقفيات كبار الملاك وأعضاء الأسرة الحاكمة.

والحاصل من مراجعة حركة الوقف على الأزهر الشريف خلال القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين تقريباً هو أن الأزهر بات أكبر مؤسسة وقفية في مصر على وجه الإطلاق - واتسمت وقفياته بـ «غلبة نزعة اللامركزية»؛ وذلك على مستويين: الأول هو مستوى تخصيص الربيع على جهات الاستحقاق المختلفة داخل الأزهر، والثاني هو مستوى إسناد النظر (أى الإدارة) على أعيان الوقفات؛ وذلك إما إلى مشيخة الأزهر أو وزارة الأوقاف، أو ديوان الأوقاف الملكية، أو الأفراد. ولنلاحظ أن صاحب الاختصاص الأصلي فيما يتعلق بقرار تخصيص الربيع في (المستوى الأول) وقرار تعيين جهة الإدارة (في المستوى الثاني) هو مؤسس الوقف أو الواقف نفسه، وهو الذي يعبر عن ذلك من خلال الشروط التي يضمنها حجة وقفه، ومن هنا يمكن استخلاص دلالة اللامركزية في تخصيص ربيع وقفيات الأزهر وإدارتها.

وقد كان شيخ الأزهر يتولى النظر - بصفته شيخاً للأزهر - على بعض الوقفيات حسب شروط الواقفين، وكان معظم الوقفيات التي يتولى النظر عليها مشروط صرف ربيعها على الأزهر ومصالحه المختلفة، ونسبة قليلة منها كانت أوقافاً أهلية غير مشروط من ربيعها شيء للأزهر. إضافة إلى أن بعض مؤسسي الأوقاف كانوا يشترطون إقامة شيخ الأزهر ناظرًا حسبياً على وقفاتهم في بعض الحالات.

على أننا نلاحظ أن سمتى اللامركزية والاستقلالية في نظام الأوقاف قد تأثرتا في تاريخ مصر الحديثة بدرجة تدخل الدولة في المجالين الاجتماعي، والاقتصادي بصفة أساسية. فكلما كانت درجة تدخلها كبيرة ضعفت سمتا اللامركزية والاستقلالية من نظام الأوقاف والعكس صحيح. ومن ثم فقد كان اتجاه الدولة المصرية الحديثة نحو نمط «الدولة المتدخلة» تدخلاً كاملاً مفضٍ بالضرورة إلى تقويض استقلالية السياسة الأهلية للأوقاف من ناحية، ومؤدٍ إلى تضائل المجتمع في مواجهة الدولة من ناحية أخرى، وخاصة إذا كان تدخلها مصحوباً بنزعة قوية نحو مركزية السلطة إدارياً، وسياسياً وهو ما حدث بشكل كامل في نظام ثورة يوليو ١٩٥٢. وقد ترتب على ذلك فقدان الأوقاف سمتها اللامركزية وتحولها - بعد إدماجها - إلى أداة من أدوات مركزية النظام السياسي، إذ أصبحت وزارة

الأوقاف ناظرة على جميع الأوقاف بما في ذلك جميع أوقاف الأزهر بموجب المرسوم بقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي أدخلت عليه بعد ذلك^(٣٣).

ففيما بعد سنة ١٩٢٥ وحتى سنة ١٩٥٢ أضحى من النادر أن يظهر وقف جديد على الأزهر وطلابه ومدرسيه، ومن تلك الحالات ما وقفته «الست فهيمة بنت محمد بك» في سنة ١٩٣٧ وكان ما وقفته عبارة عن مساحة قدرها ١٦ فداناً من جملة ما وقفته وكان عبارة عن ٩٨ فداناً (وكسور من الفدان)، واشترطت أن يصرف ريع ال- ١٦ فداناً «على طلبه العلم بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له»^(٣٤). أما بعد سنة ١٩٥٢ فلم ينل الأزهر أي وقفيات جديدة، بل أخذت منه أوقافه الموروثة بكاملها، وسيطرت عليها "الدولة الحديثة" في عهد حكومات الثورة والاستقلال، وأقامت حوله "الأسوار" الحديدية، تماماً كما هي الأسوار التي تحيط بالجامعة المصرية - منذ أن استولت عليها الحكومة في منتصف العشرينات من القرن الماضي - في إشارة إلى دخول التعليم الأزهرى العالى وجامعته العريقة مرحلة جديدة؛ تم فيها تقريبه من الدولة وسياساتها السلطوية، بقدر ما تم تبعيده عن المجتمع، وسياساته الأهلية. ولم تظهر وقفيات على الأزهر طيلة أكثر من نصف قرن (١٩٥٢-٢٠١١) سوى وقفية المستشار محمد شوقي الفنجري التي خصص منها حصة لبعض طلبة الأزهر الشريف (وسياقي حديثنا عنها).

٢ - أوقاف الجامعة المصرية (جامعة القاهرة)

راودت المصريين فكرة إنشاء جامعة للتعليم العالى منذ أواخر القرن التاسع

(٣٣) انظر: نص المرسوم المشار إليه وتعديلاته فى: قوانين الوقف والقوانين المتعلقة بها، م س د، ص ٩٤ و ٩٧. وقد أعطى هذا المرسوم لوزير الأوقاف حق تغيير مصارف الأوقاف الخيرية ومخالفة شروط الواقفين، ومن هنا تبدو المقارنة غير عادلة بين ما فعله محمد على من الاستيلاء على الأوقاف بما فيها أوقاف الأزهر، وبين ما فعلته حكومة ثورة يوليو، إذ إن محمد على قد اكتفى بالاستيلاء عليها وإخضاعها للإدارة الحكومية، ولم يمنع إنشاء أوقاف جديدة إلا لسنوات قليلة قرب نهاية حياته، ولم يتم تنفيذ أمره بشكل كامل كما أسلفنا في موضع سابق من هذه الدراسة. والأهم من ذلك هو أن سلطة يوليو قد خولت الوزارة كجهة حكومية تنفيذية سلطة تغيير مصارف الأوقاف، وكان هذا التحويل «ممن لا يملكه إلى من لا يستحقه» لأن جهة الاختصاص الأصيلة في الإذن بتغيير مصرف الوقف هي المحكمة الشرعية، ولكن المحاكم الشرعية نفسها قد تم إلغاؤها في سنة ١٩٥٥ وانظر فيما بعد مزيداً من التفاصيل في الفصل الخامس.

(٣٤) حجة وقف الست فهيمة محمد بك المحررة بتاريخ ٢٦ المحرم ١٣٥٦ - ١٩٣٧/٤/٨ أمام محكمة مصر الشرعية (سجلات وزارة الأوقاف: سجل رقم ٦٩/ مصر سلسلة رقم ١٠٩٠٢ ص ١٧٥-١٧٨).

عشر^(٣٥)، ولكنها لم تظهر إلى حيز الوجود إلا في مطلع القرن العشرين. وكان مشروع إنشاء الجامعة في حد ذاته آنذاك أحد مظاهر التعبير عن حيوية المجتمع الأهلي والمبادرات المدنية في إطار التصدي لسياسة الاحتلال البريطاني التي قامت على أساس الحد من انتشار التعليم، ومعارضة صريحة لمشروع إنشاء جامعة للتعليم العالي في مصر. ولفتت فكرة الجامعة انتباه عدد من كبار الملاك، كان على رأسهم مصطفى بك كامل الغمراوي - من أعيان بني سويف ومن مشاهير المحسنين ومؤسسي الأوقاف الخيرية هو وعائلته - فبادر باقتراح إنشاء الجامعة رسميًا في أكتوبر ١٩٠٦، وافتتح الاكتتاب لها بمبلغ ٥٠٠ جنيهاً، وعلى أثر ذلك انعقد اجتماع في منزل سعد زغلول واكتتب الحاضرون بمبلغ ٤٥٨٥ جنيهاً.

ثم اجتمع المكتتبون مرة ثانية في ديوان عموم الأوقاف بتاريخ ٢٠/٥/١٩٠٨ برئاسة الأمير أحمد فؤاد وسموها الجامعة المصرية^(٣٦)، وقرر ديوان الأوقاف إعانة سنوية للجامعة قدرها ٥٠٠٠ جنيهاً، بينما قررت الحكومة إعانة سنوية فقط بمبلغ ٢٠٠٠ جنيهاً. وتوالى التبرعات والأوقاف منذ ذلك الحين، مبتدئة بوقف مصطفى بك الغمراوي، وعدد من أمراء أسرة محمد علي، كانت على رأسهم الأميرة فاطمة إسماعيل التي وقفت مساحة قدرها ٦٧٤ فداناً بمديرية الدقهلية ليصرف ريعها على الجامعة، إضافة إلى ستة أفدنة ببولاق الدكرور لبناء دار الجامعة، و ١٨ ألف جنيه قيمة مجوهرات خاصة بها للمساعدة في إقامة المنشآت الجامعية. وفي سنة ١٩١٤ بلغت الأراضي الموقوفة على الجامعة ١٠٢٨ فداناً، كانت تدر ريعاً سنوياً آنذاك قدره ٨ آلاف جنيهاً^(٣٧).

ولم تحدث زيادة ذات قيمة في وقفيات الجامعة بعد ذلك التاريخ، وخاصة بعد تحويلها إلى جامعة أميرية في سنة ١٩٢٥. وصارت الحكومة تنفق عليها من الميزانية العامة للدولة، وترسم سياساتها التعليمية. ومن حالات الوقف النادرة التي ظهرت بعد ذلك وقبل ١٩٥٢ لصالح الجامعة المصرية وقف محمد توفيق نسيم - رئيس الوزراء - سنة ١٩٣٤ الذي اشترط فيه "أن يصرف ريع فدان واحد للطلاب الأول من خريجي كلية الحقوق بالجامعة المصري".

(٣٥) دونالد ريد، جامعة القاهرة والمستشرقون. مجلة "الثقافة العالمية" (الكويت: العدد ٣٨ السنة السابعة، ١٩٨٨) ص ٩٨. وانظر أيضاً بشأن خلفيات نشأة الجامعة: تاريخ إنشاء الجامعة المصرية، مجلة الهلال. الجزء الثامن - السنة ٢٢-١/٥/١٩١٤، ص ٥٦٤.

(٣٦) ذكر أحمد لطفي السيد في مذكراته أن اسم الجامعة المصرية أطلق عليها في ذلك الاجتماع، انظر: أحمد لطفي السيد، قصة حياتي (القاهرة: دار الهلال ١٩٩٢)، ص ١٩١ و ١٩٢.

(٣٧) غانم، المرجع السابق، ص ٢٦٤.

ومنذ انتهاء مرحلة التحول الاشتراكي حتى اليوم ظهرت وقفيتان فقط على جامعة القاهرة الأولى للدكتور محمد عبد الله حسن سنة ١٩٧٦ لصالح كلية دار العلوم، وكانت عبارة عن ٥ أفدنة و١٩ قيراطاً و١٩ سهماً^(٣٨)، والثانية للمستشار محمد شوقي الفنجرى، وهي النموذج الثاني الذي سنتناوله.

على أنه تجدر الإشارة إلى جهود أهلية أخرى لصالح جامعة القاهرة، في صورة مساعدات ورصد جوائز لتشجيع الطلبة، والتبرع بإنشاء بعض المباني - منها المبنى الضخم الذي أنشأته عائلة الدكتور العيوطي لكلية التجارة - وغير ذلك. وكلها لم تظهر إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

بيان وقفيات الجامعة المصرية القديمة من الأراضي الزراعية

م	اسم الوقف	اسم الوقف س ط ف	ملاحظات
١	مصطفى بك كامل الغمراوي	٦ ١٩ ٦	كان مصطفى بك هو الذي يديرها
٢	الأمير يوسف كمال	١٢٥ ١٩ ٩	كانت وزارة الأوقاف تديرها
٣			بالتوكيل عن الجامعة
٤	الشيخ محمد نجيب	٥ - -	كانت وزارة الأوقاف تديرها
٥			بالتوكيل عن الجامعة
٦	الأميرة فاطمة إسماعيل	٦٧٤ - -	كانت وزارة الأوقاف تدير هذه الوقفية
٧	أحمد بك الشريف	١٠٠ - -	كانت وزارة الأوقاف تدير هذه الوقفية
	حسن زايد باشا	٥٠ ٢ ٨	كانت وزارة الأوقاف تديرها بالتوكيل
	عريان بك	٧٣ - -	عن الجامعة كانت تحت إدارة الوقف
	إجمالي الأتيان الموقوفة على الجامعة	١٠٣٤ ١٤ ٨	[الملاحظات أعلاه مستمدة من مضبطة مجلس الشيوخ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١٨]

* المصدر: كتاب الأوقاف والسياسة في مصر، مرجع سابق، ص ٢٦٥

(٣٨) المرجع السابق، ص ٢٧٠.

وقف المستشار الفنجرى على جامعتي القاهرة والأزهر

في سنة ١٩٩١ بدأ المستشار الفنجرى في تخصيص وقف لصالح طلبة عدد من كليات الجامعة هي : الحقوق، والآداب، والإعلام، ودار العلوم، وأضيفت مؤخرًا كلية العلوم - وحذفت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - والوقف عبارة عن صورة شهادات استثمار البنك الأهلي (المجموعة ب) بلغت قيمتها الإجمالية في سنة ٢٠٠٣ مبلغًا قدره ٧٥٠,٠٠٠ (ثلاثة أرباع مليون جنيه) حسب حجة الوقف الأخيرة التي صدرت في يناير ٢٠٠٣ عن مكتب توثيق الأهرام النموذجي. وحسب إخطار البنك الأهلي فإن هذا الوقف يدر ريعًا سنويًا قدره ٩٥,٠٠٠ (خمسة وتسعون ألف جنيه)، أي شهريًا بواقع ٨,٠٠٠ آلاف جنيه، معفاة من المصاريف البنكية^(٣٩).

في بداية تأسيس الوقف كان الفنجرى قد شرط أن يقسم الربيع إلى قسمين الأول يصرف كمساعدات للطلبة المحتاجين في الكليات المذكورة، والثاني كمنح دراسية للحصول على الماجستير والدكتوراه من كليات الحقوق، والآداب والإعلام، والاقتصاد والعلوم السياسية. وأسفر التطبيق عن استمرار القسم الأول ونجاحه، وبينما توقف القسم الثاني بعد أن أتم دعم ثلاثة طلاب للماجستير وثلاثة آخرون للدكتوراه. ويبدو أن شروط الواقف الخاصة بموضوعات الرسائل التي تستحق المنحة كانت سببًا رئيسيًا في توقفها^(٤٠).

ويوزع العائد (٩٥,٠٠٠ جنيهًا) على النحو التالي:

- كلية دار العلوم ٣٠٠٠ جنيهًا شهريًا.
- كلية الحقوق ١٠٠٠ جنيهًا شهريًا.
- كلية الإعلام ١٠٠٠ جنيهًا شهريًا.
- كلية الآداب ١٠٠٠ جنيهًا شهريًا.
- كلية العلوم ١٠٠٠ جنيهًا شهريًا.

(٣٩) دليل وقفية المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجرى خلال إحدى عشرة سنة ١٩٩١-٢٠٠٢ لصالح طلبة جامعة القاهرة (ب.ت - ب.ن) ص ٢٨-٣٤.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول تجربة دعم طلبة الدراسات العليا من عوائد وقف الفنجرى انظر: غانم، المرجع السابق، ص ٢٧١-٢٧٣.

(الإجمالي سنوياً هو ٩٤,٠٠٠ جنيهاً، أما الباقي وهو مبلغ قدره ١٠٠٠ جنيهاً فيحتفظ به احتياطياً، وتصرف منه مكافآت للإخصائيين الاجتماعيين، ومندوبي الكليات الخمس المسؤولين عن تنفيذ الوقف والمشرف عليهم^(٤١)).

وتجري عملية صرف العائد للمستفيدين من طلاب وطالبات الكليات المذكورة وفقاً لإطار عام من القواعد وضعتة اللجنة العليا لشئون الوقف سنة ١٩٩٦ برئاسة د. مفيد شهاب رئيس الجامعة آنذاك، وعضوية الواقف وعمداء الكليات المستفيدة، وأمين عام الجامعة ومستشارها القانوني، وأهمها الآتي:

- ١ - ضرورة الإعلان الكافي بكل كلية في بداية ونهاية كل عام دراسي عن المساعدات المالية المقررة.
- ٢ - توحيد المساعدة المالية لجميع الطلاب المستفيدين بالكليات الخمس لتكون مبلغ ٢٥ جنيهاً شهرياً لكل منهم، بحيث يستفيد سنوياً ٢٨٠ طالباً، منهم ١٢٠ بكلية دار العلوم، و٤٠ بكل كلية من الكليات الأربعة الأخرى.
- ٣ - يأخذ الموظف المسئول عن الوقف بالكلية تعهداً من كل طالب مستفيد - على سبيل التذكير والالتزام الأدبي فقط متروكاً لضميره - بأن يقدم مساعدة عقب تخرجه وتحسن ظروفه المالية إلى الصندوق الاجتماعي بكليته لمساعدة غيره من الطلاب المحتاجين.
- ٤ - لرئيس الجامعة بصفته ناظر الوقف أن يأمر بصرف ما يستحقه الطلبة المستفيدون عن شهور الإجازة الصيفية مقدماً عند بداية الدراسة لمواجهة النفقات الطارئة، وينتهي الصرف لطلبة الفرقة الرابعة في آخر يونيو من كل عام.
- ٥ - يجرى استبيان كل ثلاث أو خمس سنوات على الأكثر بمعرفة كلية الإعلام، وذلك للتعرف إلى آراء المستفيدين واقتراحاتهم توصلاً لتحقيق أكبر فائدة لهم، وتأكيداً لحسن تحقيق الوقف لأهدافه^(٤٢).

(٤١) دليل وقفية الفنجرى، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٣٢-٣٤.

إحصائية تبين عدد الطلاب من جامعة القاهرة الذين استفادوا
من المساعدات المقررة بالوقف خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٢

المجموع الكلية	دار العلوم	الإعلام	الآداب	الحقوق	الكلية العام
٧٠	٢٠	٢٠	١٠	٢٠	٩٣
٧٠	٢٠	٢٠	١٠	٢٠	٩٤
٢٢٠	٢٠	٢٠	١٠	٢٠	٩٥
٢٤٠	١٢٠	٤٠	٢٠	٤٠	٩٦
٢٤٠	١٢٠	٤٠	٤٠	٤٠	٩٧
٢٤٠	١٢٠	٤٠	٤٠	٤٠	٩٨
٢٤٠	١٢٠	٤٠	٤٠	٤٠	٩٩
٢٤٠	١٢٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠٠٠
٢٤٠	١٢٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠٠١
٢٤٠	١٢٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠٠٢
١٨٧٠	٩٠٠	٣٤٠	٢٩٠	٣٤٠	الجملة

* المصدر: دليل وقفية الفنجري، مرجع سابق، ص ٤١.

الخاتمة

ما أردنا تأكيده في هذا البحث هو أن القائمين على شئون التعليم العالي في مصر لا يزالون بعيدين عن إدراك أهمية الوقف في دعم هذا القطاع وتطويره والإسهام في استقلاليته. وثمة كثر من الدواعي التي تستوجب العمل على تفعيل دور الوقف بصورة وأنماط مستحدثة من أجل المشاركة في حل مشكلات التعليم العالي والنهوض به وتطويره.

لقد كانت الخدمات التعليمية بأكملها إحدى أهم مسؤوليات المجتمع المدني عبر نظام الوقف في إطار النمط التقليدي للدولة، ولكن هذه الخدمات تراجعت في ظل الدولة الحديثة التي أدت عمليات بنائها إلى تقويض كثير من منابع الدعم الذاتي للتعليم، وفي

مقدمتها نظام الوقف. وباتت مشاركة القطاع المدني الخاص في هذا المجال أقرب إلى العشوائية، فضلاً عن أنها تقوم على فلسفة السوق وليس الاقتصاد الاجتماعي كما كان شأن مشاركة القطاع المدني الهادف للمساهمة في تحقيق النفع العام في السابق.

ولعل من أهم الدواعي التي تستوجب تركيز المجتمع المدني على قطاع التعليم العالي - وما دونه - من منظور الاقتصاد الاجتماعي وليس من منظور اقتصاد السوق، هو ما تؤكده التجارب العالمية من أن الاستثمار في المعرفة والعلم هو أهم الوسائل التي تؤدي إلى نجاح العمل المدني ذاته من جهة، وإلى تطوير المجتمع وحل مشكلاته من جهة أخرى، والأهم من ذلك هو أن التحول إلى نظام السوق يفترض اهتماماً أكبر بميدان التعليم من منظور اللاسوق والاعتبارات الاجتماعية.

أردنا أن نقول أيضاً إن ثمة ضرورة لإيجاد توليفة تعاونية فعالة بين القدرات البشرية الثلاث التي تتجلى في أي مجتمع، ولنسمه مدنياً أو غير ذلك من الأسماء، وهي الروح أو العاطفة، والعقل، والمصلحة؛ وثلاثتها تتولد عنها أنماط مناظرة لها في النظام الاجتماعي تستهدف تعظيم تكافؤ الفرص، أو العدالة الاجتماعية التي هي سر السلم الأهلي وسر التقدم، وهي تشمل ضمان الحقوق والواجبات على مستوى الدولة، وحرية الاختيار على مستوى السوق، والمحافظة على الهوية والذات الوطنية على المستوى الاجتماعي العام والمحلي.

وقد أكدنا أيضاً نموذج الوقف وأهمية دوره في مجال التعليم من المنظورين التاريخي والمعاصر، ونعود فنؤكد أن ثمة دلائل قوية تشير إلى أن هذا النظام لا يزال يحمل بداخله عوامل بقاءه، وإمكانات تجديده، وتفعيله في المجال التعليمي على وجه الخصوص، ولا تقتصر هذه الدلائل فقط على نموذج الجامعة المصرية (الذي بات قديماً نسبياً بحكم مرور ما يقرب من مائة سنة عليه) أو نموذج وقف الفنجري، الذي رغم أهميته واشتماله على اجتهادات، وتطويرات دقيقة، إلا أنه لا يزال في مراحله الأولى، ويحتاج إلى مزيد من التطوير، ويحتاج كذلك إلى مبادرات أخرى تدعمه وتنضم إليه وهو ما لم يحدث حتى اليوم. هناك عدد من التجارب الأكثر أهمية ونجاحاً في جامعات البلاد المتقدمة بالاعتماد في حالات متعددة على فكرة الوقف، أو ما يعرف بـ Endowment & Trust، وأيضاً هناك بعض التجارب الواعدة في عدد من البلدان الإسلامية مثل تركيا وإيران وماليزيا.

أضف إلى ذلك سعي الدولة ذاتها لحشد كافة الطاقات، والمساهمات للمشاركة في ميادين كانت قد احتكرتها سابقا وتبين لها منذ حين أن أعباءها فوق طاقتها بمفردها، وأن إلغاء الخاص يؤثر سلباً على العام والمدني التطوعي، وكذلك يصح القول إن استمرار تقييد العمل المدني التطوعي يؤثر سلباً على المجالين العام والخاص، فضلاً عن أنه بات غير معقول ولا مقبول في ظل الظروف الراهنة.

إن من المهم رد الاعتبار لنظام الوقف وفتح المجال أمامه للمشاركة في الحياة العامة، وفي دعم وتطوير التعليم العالي، وذلك لكونه يوفر قاعدة صلبة، وثرية من الإمكانيات الذاتية المحلية، ولكن هذا لا يعني أننا نطالب بإعادة إنتاج التقاليد الوقفية بالطريقة نفسها التي كانت قائمة في الماضي؛ بل الأمر يتطلب اجتهادات جديدة على المستوى الفقهي، وابتكارات حديثة على مستوى التنظيم والإدارة والاستثمار، وتعديلات وصياغات قانونية تضمن إدماج المبادرات الوقفية على وجه الخصوص وتشجيعها في مجال التعليم العالي.

ومن منظور عملي يراعي معطيات الواقع الراهن نقول إن دروس نظام الوقف التي يكشف عنها تراثه الماضي في مجال التعليم العالي، تشكل نموذجاً استرشادياً يساعد مع فعاليات أخرى في بناء مجتمع مدني حقيقي، وهذا يتطلب من الناحية العملية القبول المبدئي بالفكرة في الأوساط المدنية، والأكاديمية ولدى الجهات الحكومية المعنية، ثم تصميم نموذج لاختبارها في الواقع ضمن إحدى الجامعات القائمة قبل القيام بوضع التعديلات القانونية الواجب إدخالها على عدة قوانين منها وأولها قانون الوقف، وقانون الجمعيات الأهلية، وقانون الجامعات. ويمكن أن يكون قانون الجمعيات إطاراً مؤقتاً لمثل هذا الاختبار، من خلال التشجيع على تكوين جمعيات وقفية تكون مهمتها الإسهام في حل مشكلات التعليم الجامعي والمساعدة في تطويره كمياً وكيفياً، ثم تأتي مرحلة التعميم بعد التقييم. والموضوع يحتاج إلى مزيد من الاجتهاد في جميع الأحوال.